تدعو شركة كيمائيات الميثانول " كيمانول" مساهميها الى
حضور إجتماع الجمعية العامة العادية عن طريق وسائل التقنية الحديثة

بند	توضيح
مقدمة	يسر مجلس إدارة شركة كيمائيات الميثانول دعوة مساهميها الكرام إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول والثاني بعد ساعة) يوم الأربعاء ١٤٤٢/١٠/٢٨هـ الموافق ٢٠٢١/٠٦/٠٩م الساعة السابعة مساءً عن طريق وسائل التقنية الحديثة باستخدام منظومة تداولاتي. وذلك حرصاً على سلامة المتعاملين في السوق المالية وضمن دعم الجهود والاجراءات الوقائية والاحترازية من قبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفيروس كورونا المستجد(COVID-19) ، وامتداداً للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.
مكان ومدينة انعقاد الجمعية العامة	المركز الرئيسي للشركة الكائن بمدينة الجبيل الصناعية.
رابط مقر الاجتماع	https://www.tadawulaty.com.sa/
تاريخ انعقاد الجمعية العامة	١٤٤٢/١٠/٢٨هـ الموافق ٢٠٢١/٠٦/٠٩م.
وقت انعقاد الجمعية	١٩:٠٠
حق الحضور	يحق لكل مساهم من المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية حضور اجتماع الجمعية وبحسب الانظمة واللوائح.
النصاب اللازم لانعقاد الجمعية	وفقاً للمادة (٣٣) من النظام الأساسي للشركة، يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل. وإذا لم يتوفر النصاب اللازم لعقد هذا الاجتماع، سيتم عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
جدول أعمال الجمعية	١- التصويت على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م. ٢- التصويت على تقرير مراجع الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م. ٣- التصويت على القوائم المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م. ٤- التصويت على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١م. ٥- التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوي للعام المالي ٢٠٢١م، والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢م، وتحديد أتعابه. ٦- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (١) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق. وفقاً للشروط الواردة في الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة. ٧- التصويت على لائحة معايير منافسة عضو مجلس الإدارة لأعمال الشركة.(مرفق)

بند	توضيح
نموذج التوكيل	مرفق
التصويت الاليكتروني	بإمكان المساهمين الكرام التصويت عن بعد على جدول أعمال الجمعية وذلك من خلال خدمة التصويت الالكتروني عن طريق زيارة الموقع الالكتروني الخاص بتداولاتي .www.tadawulaty.com.sa علماً بأن التسجيل في الخدمة والتصويت متاح مجاناً لجميع المساهمين، حيث يبدأ التصويت الالكتروني يوم الأحد ٢٥ شوال ١٤٤٢ هـ، الموافق ٠٦ يونيو ٢٠٢١م الساعة (١٠:٠٠) صباحاً وينتهي التصويت بنهاية وقت انعقاد الجمعية.
احقية تسجيل الحضوروالتصويت	أحقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية، كما أن أحقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الأصوات.
طريقة التواصل	سيتم استقبال أسئلة واستفسارات المساهمين الكرام ابتداءً من يوم الأحد ١٤٤٢/١٠/٢٥هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٦/٠٦م عن طريق البريد الالكتروني osaeed@chemanol.com أو على رقم الهاتف ٠١٣٣٤٣٨٠٠٨:، ويشترط لقبول الاستفسار إرسال صورة من هوية المساهم.
معلومات إضافية	سيتم الاكتفاء بالتصويت عن بعد.

نموذج التوكيل

السادة المساهمين الكرام

تحية طيبة وبعد ،،،

نحيطكم علماً بان نموذج التوكيل غير متاح، وسيتم الاكتفاء بعقد إجتماع الجمعية العامة العادية عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد، وذلك حرصاً على سلامة المتعاملين في السوق المالية في إطار دعم الجهود والإجراءات الوقائية والاحترازية من قِبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفايروس كورونا المستجد (COVID-١٩) وامتداداً للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.

كيمانول
CHEMANOL
شركة كيمائيات الميثانول
METHANOL CHEMICALS COMPANY

التقرير السنوي للجنة المراجعة

وتتكون اللجنة المشكلة بقرار من الجمعية العامة العادية بتاريخ 2018/11/01م من ثلاثة أعضاء، ويوضح الجدول التالي أسماء الأعضاء بالإضافة الى سجل حضور كل عضو لاجتماعات اللجنة وتواريخ انعقادها:

اسم العضو	صفة العضو	سجل حضور الاجتماعات خلال عام 2020م				
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الإجمالي
		26 فبراير	21 يونيو	24 أغسطس	04 نوفمبر	4
أ / محمد فرحان بن نادر	رئيس اللجنة مستقل	✓	✓	✓	✓	4
أ / عادل صالح الغصاب	عضو اللجنة مستقل	X	✓	✓	✓	3
أ / زياد عبد اللطيف البراك	عضو اللجنة مستقل	✓	✓	✓	✓	4

في ضوء ما جاء في لائحة عمل لجنة المراجعة المعتمدة من الجمعية العامة للشركة، تكون مهام ومسؤوليات اللجنة كما يلي:

- التقارير المالية:-

أ. دراسة ومراجعة القوائم المالية للشركة و إبداء الرأي والتوصية في شأنها لمجلس الإدارة.

ب. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة و إبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ج. دراسة أي مسائل مهمّة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير.

د. البحث في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مراجع الحسابات.

هـ. دراسة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.

- المراجعة الداخلية:-

أ. دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في كيمانول.

ب. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.

ج. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين رئيس المراجعة الداخلية و اقتراح مكافآته.

د. الرقابة والإشراف على أداء و أنشطة إدارة المراجعة الداخلية في كيمانول للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.

- مراجع الحسابات:-

أ. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.

ب. التحقق من استقلالية مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.

ج. مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، و إبداء مرئياتها حيال ذلك.

د. الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات كيمانول.

هـ. دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القو ائم المالية ومتابعة ما اتخِذ بشأنها.

- ضمان الالتزام: -

أ. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ كيمانول الإجراءات اللازمة بشأنها.

ب. التحقق من التزام كيمانول بالأنظمة واللو ائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.

ج. مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.

د. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة و إبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

وبشكل عام، للجنة المراجعة في سبيل أداء مهامها حق التحري عن أي أمر يدخل ضمن مهامها، أو أي موضوع يطلبه مجلس الإدارة على وجه التحديد. وحق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها، وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو موظفي الشركة بغرض التحري والاستفسار عن أي معلومات. وحق الاستعانة بالمشورة القانونية والفنية من أي جهة خارجية أو أي جهة استشارية لمساعدة اللجنة في أداء مهامها والتحقق من أي خلل يتعلق بإدارة المراجعة الداخلية. كما يجب على إدارة الشركة إبلاغ رئيس لجنة المراجعة بأي خلل أو احتيال أو تجاوز وفقا لمدى خطورته.

ولضمان استقلالية عمل لجنة المراجعة يكون لكل من مدير المراجعة الداخلية ومر اقب الحسابات التعامل والتواصل المباشر مع لجنة المراجعة دون وسيط.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

ضمن سعيها المستمر لتحسين البيئة الرقابية والحد من المخاطر فقد قامت شركة كيمانول بوضع إجراءات رقابية مكتوبة لكافة عملياتها يعزز ذلك وجود لجنة مراجعة منتخبة من قبل الجمعية العامة تساهم في ضمان استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين وتتلقى تقارير دورية عن الوحدات والأنشطة محل المراجعة بشكل دوري مما يساهم في توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته.

وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بالشركة التي تتبع للجنة المراجعة بتقديم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها وتمارس أعمالها وفقاً للمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين ويساعد هذا النشاط في تعزيز وحماية قيمة الشركة وتحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي ومنظم مستند على المخاطر لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

تخضع أعمال الشركة لمراجعة دورية وفقاً لخطة المراجعة المعتمدة من قبل لجنة المراجعة ويتم رفع تقارير بالنتائج إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ، وقد أظهرت أعمال المراجعة بعض الملاحظات التي تم رفعها الى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وتم وضع إجراءات تصحيحية لها ، ولم يلفت انتباه لجنة المراجعة ما يجعلها تعتقد أن هناك قصورا جوهريا يقتضي الإفصاح عنه و أن نظام الرقابة قد حقق العديد من التحسينات خلال العام .

محمد بن فرحان النادر

رئيس لجنة المراجعة

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي شركة كيمائيات الميثانول المحترمين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة كيمائيات الميثانول ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للشركة مما يلي:

- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠،
- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠،
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، و
- إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم *مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية*.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

الأمور الرئيسية للمراجعة	• تقييم الانخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة، و • إعادة هيكلة قروض طويلة الأجل

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع افتراضات ومراعاة للأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع أعمال المراجعة التي نقوم بها، فقد تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلي، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية المراجعة بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول القوائم المالية ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل الشركة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاول الشركة نشاطها فيه.

منهجنا في المراجعة (تتمة)

نظرة عامة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وتم التطرق إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

تقييم الانخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان لدى الشركة موجودات غير متداولة بمبلغ ١,٤ مليار ريال سعودي.

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بمراجعة ما إذا كان هناك أي حالات أو تغيرات في الظروف (مؤشرات الانخفاض في القيمة) والتى تشير إلى أن المبالغ الدفترية للموجودات غير المتداولة قد تكون غير قابلة للاسترداد. في حالة وجود أي مؤشرات انخفاض في القيمة، تقوم الإدارة بإجراء تقييم تفصيلي لانخفاض القيمة عن طريق احتساب القيمة القابلة للاسترداد للموجودات الغير متداولة على مستوى وحدات توليد النقد ذات الصلة ومقارنتها بمبالغها الدفترية.

لأغراض القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، حددت الإدارة الانخفاض في الأسعار الحالية والمتوقعة لمنتجات الشركة بسبب كوفيد-١٩ كمؤشر انخفاض في القيمة، ووفقاً لذلك، أجرت الإدارة تقييماً تفصيليًا لجميع الموجودات الغير متداولة على مستوى وحدات توليد النقد ذات الصلة.

عند تحديد القيمة القابلة للاسترداد، قامت الإدارة بتقييم قيمة الاستخدام للموجودات الغير متداولة على مستوى وحدات توليد النقد ذات الصلة بناءً على خطط الشركة التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الشركة والتي تعكس توقعات الإدارة لظروف السوق الخارجية وبعض التغيرات الداخلية الرئيسية بما في ذلك تقدير النمو المناسب ومعدلات الخصم.

توصلت الإدارة إلى أن مبالغ الموجودات الغير متداولة القابلة للاسترداد لبعض وحدات توليد النقد للشركة كانت أقل من قيمها الدفترية، وبناءً على ذلك، سجلت خسارة الانخفاض في القيمة بقيمة ١٥٧,١ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تتضمن إجراءات مراجعتنا مايلي:

- تقييم معقولية تحديد الإدارة لوحدات توليد النقد للشركة.
- تقييم تقديرات الإدارةلوجود مؤشرات الانخفاض.
- تقييم التصميم والتنفيذ اجراءات الرقابة الرئيسية على عملية تقدير الانخفاض في القيمة التي تشمل تحديد وجود مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير القيمة القابلة للاسترداد.
- تقييم مدى معقولية افتراضات الإدارة المستخدمة في عملية تقدير قيمة الاستخدام لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للموجودات الغير متداولة المتعلقة على مستوى وحدات توليد النقد ذات الصلة. هذا يشمل:

(١) تقييم مدى ملاءمة المنهجية و دقة البيانات المستخدمة من قبل الإدارة لتقدير قيمة الاستخدام بناءً على نماذج التدفقات النقدية المخصومة؛

منهجنا في المراجعة (تتمة)

نظرة عامة (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
لقد اعتبرنا هذا أحد الأمور الرئيسية للمراجعة حيث أن تقييم القيمة القابلة للاسترداد للموجودات الغير متداولة يتطلب تقديرات هامة وأحكامًا تضمن أسعار المنتجات والظروف الاقتصادية والسوقية المستقبلية ومعدلات النمو ومعدلات الخصم. راجع الإيضاح رقم ٢-١٢ حول القوائم المالية المرفقة للسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات غير المتداولة والإيضاح رقم ٣ حول القوائم المالية المرفقة للإفصاح عن التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة والإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية المرفقة للإفصاح عن الأمور الأخرى المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات غير المتداولة.	(٢) اختبار مدى معقولية معدلات الخصم والنمو المستخدمة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة. كما شارك خبراء التقييم الداخليون لدينا لمساعدتنا في تقييم مدى معقولية معدلات الخصم المستخدمة؛ (٣) تقييم كفاءة وقدرة وموضوعية الخبير الذي تستخدمه الإدارة لتزويد توقعات الأسعار المستخدمة في خطط العمل المعتمدة، وتقييم مدى ملاءمة عمل الخبير؛ و (٤) إجراء تحاليل الحساسية على الافتراضات الرئيسية في نماذج التدفقات النقدية من أجل تقييم الأثر المحتمل لمجموعة من النتائج المحتملة. • تقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المرفقة.

منهجنا في المراجعة (تتمة)

نظرة عامة (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

إعادة هيكلة قروض طويلة الأجل

تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة كما في ٣١ ديسمبر ، ٢٠٢٠بمبلغ ٥٠٤,٧ مليون ريال سعودي، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى:

- الجزء المتداول للقروض طويلة الأجل البالغ ٥٥٦,٤ مليون ريال سعودي بناءً على جدول استحقاقها؛ و
- تصنيف الجزء غير المتداول للقروض طويلة الأجل البالغ ١٧٨,٣ مليون ريال سعودي بسبب عدم الامتثال للتعهد المتعلق باتفاقيات الاقتراض الخاصة بالشركة، والذي يعتبر حدثاً من حالات التخلف والذى ينتج عنه سداد المبالغ المستحقة عند الطلب.

وقعت الشركة بعد تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، اتفاقيات مع المؤسسات المقرضة بعد مفاوضات مطولة بدأت في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، لإعادة هيكلة سداد القروض طويلة الأجل المذكورة أعلاه بدءًا من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٨.

بناءً على جدول السداد المعاد هيكلته للقروض طويلة الأجل، لا تتوقع إدارة الشركة مواجهة أي مشكلات في السيولة على المدى القصير إلى المتوسط.

لقد اعتبرنا هذا من الأمور الرئيسية للمراجعة حيث أن الانتهاء من إعادة هيكلة سداد قروض الشركة طويلة الأجل بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ له تأثير جوهري على تقييم الاستمرارية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

راجع الإيضاحين رقم ١ و ١٨ حول القوائم المالية المرفقة للإفصاح عن الأمور المتعلقة بإعادة هيكلة القروض طويلة الأجل للشركة.

تتضمن إجراءاتنا مراجعتنا مايلي:

- الحصول على قرارات مجلس إدارة الشركة للموافقة على إعادة هيكلة سداد قروض الشركة طويلة الأجل؛
- الحصول على اتفاقيات إعادة الهيكلة الموقعة والمعلومات الأخرى ذات الصلة وتقييم:

(١) أن التاريخ الفعلي لإعادة الهيكلة كان بعد تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وقبل تاريخ الموافقة على القوائم المالية المرفقة؛ و

(٢) مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المرفقة.

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير إعادة الهيكلة بعد تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة، ولا تتضمن القوائم المالية تقرير المراجع حولها، والتي من المتوقع تقديمها لنا بعد تاريخ تقرير المراجع.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشتمل على المعلومات الأخرى ولا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

وعندما نقوم بقراءة تقرير مجلس الإدارة فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود تحريفات جوهرية فيه - بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بتلك التحريفات.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنو الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وسبل الحماية لها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها ، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة، تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع النظم أو التشريعات الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جدًا - أن أمرًا ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي الى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

برايس وترهاوس كوبرز

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
ترخيص ٣٢٣/١١/٢٥/٢
س.ت ٢٠٥١٠٦٢٣٨٤
PRICEWATERHOUSECOOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
Lic No. 323/11/25/2
C.R. 2051062384

علي عبدالرحمن العتيبي
ترخيص رقم ٣٧٩

١٥ شعبان ١٤٤٢هـ
(٢٨ مارس ٢٠٢١)

لائـحة معايير منافسة عضو مجلس الإدارة لأعمال الشركة

أولاً: تمهيد

تهدف هذه اللائحة إلى تحديد معايير وضوابط منافسة عضو مجلس الإدارة لأعمال الشركة أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، وقد تم إعدادها بهدف التوافق مع الفقرة(3) من المادة(46) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالة بموجب القرار رقم (8- 16- 2017) وتاريخ 16 /05 /1438هـ الموافق 13 /02 /2017م بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /3 وتاريخ 28 /01 /1437هـ .

ثانياً: مفهوم أعمال المافسة ومعاييرها

يدخل في مفهوم الإشتراك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو منافستها في احد فروع النشاط الذي تزاوله مايلي:

١- تأسيس عضو مجلس الإدارة لشركة أو مؤسسة فردية أو تملكة نسبة 30% فأكثر من الأسهم أو الحصص في شركة أو منشأة أخرى، تزاول نشاطاً من نفس نوع نشاط الشركة.

٢- قبول عضوية مجلس إدارة شركة أو منشاة منافسة للشركة، أو تولي إدارة مؤسسة فردية منافسة أو شركة منافسة أيا كان شكلها النظامي.

٣- حصول عضو مجلس الإدارة على وكالة تجارية أو مافي حكمها، ظاهرة كانت أو مستترة، لشركة أو منشأة أخرى منافسة للشركة أو مجموعتها .

ثالثا: ضو ابط منافسة الشركة

١- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشترك في عمل من شأنه منافسة الشركة ، أو أن ينافس الشركة في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، وإلا كان للشركة أن تطالبه أمام الجهة القضائية المختصة بالتعويض المناسب، وذلك ما لم كن العضو حاصلاً على ترخيص من الجمعية العامة العادية يسمح له القيام بذلك .

٢- إذا رغب عضو مجلس الإدارة في الإشتراك في عمل من شآنه منافسة الشركة، أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، فيجب مراعاة مايلي:

أ- إبلاغ مجلس الإدارة بالأعمال المنافسة الذي يرغب في ممارستها، واثبات هذا الإبلاغ في محضر إجتماع المجلس.

ب- عدم إشتراك العضو صاحب المصلحة في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن من مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين.

ت- قيام رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة عند إنعقادها بالأعمال المنافسة التي يزاولها عضو المجلس، وذلك بعد تحقق مجلس الإدارة من منافسة عضو المجلس لأعمال الشركة، او منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، وفق المعايير الواردة بهذه اللائحة، على ان يتم التحقق من هذه الأعمال بشكل سنوي.

ث- اصدار ترخيص الجمعية العامة العادية يسمح للعضو بممارسة الأعمال المنافسة.

ج- على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة أن يفصح للمجلس وللجمعية العامة عن اشتراكه في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله.

رابعا: رفض منح الترخيص

إذا رفضت الجمعية العامة منح الترخيص لعضو مجلس الإدارة بممارسة الأعمال المنافسة، فعلى العضو تقديم إستقالته خلال مهلة تحددها الجمعية العامة، وإلا عدت عضويته في المجلس منتهية، وذلك ما لم يقرر العدول عن منافسة الشركة أو توفيق أوضاعه طبقا لنظام الشركات ولوائحه التنفذية قبل إنقضاء المدة المحددة من قبل الجمعية العامة .

خامسا: المراجعة والنفاذ والنشر

أ- تخضع هذه اللائحة للمراجعة السنوية، وذلك لضمان توافقها مع نظام الشركات واللوائح التنفذية السارية الصادرة عن هيئة السوق المالية .

ب- تعد هذه اللائحة مكملة وجزءً لا يتجزأ من لائحة حوكمة الشركة ونظام الشركة الأساس .

ت- تصدر هذه اللائحة – وأي تعدلات تطرأ عليها- بموجب قرار من الجمعية العامة للمساهمين، وبناءً على إقتراح من مجلس إدارة الشركة.

ث- يعمل بما جاء في هذه اللائحة ويتم الإلتزام به الشركة إعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

تنشر هذه اللائحة على موقع الشركة الإليكتروني لتمكين المساهمين والجمهور وأصحاب المصالح من الاطلاع عليها.

قرارات اعتماد السياسة

	جهة الاعتماد/التوصية	التاريخ
	توصية مجلس الادارة	٢٢ /٠٤/٢٠٢١م
	اعتماد الجمعية العامة للمساهمين	

رئيس مجلس الإدارة

عبد الله علي الصانع